

## الخدمات المالية الرقمية آلية الشمول المالي للتمكين المالي الرقمي

## دراسة حالة: دولة الإمارات العربية

**Digital financial services as a financial inclusion mechanism for digital financial empowerment Case Study: The United Arab Emirates**

<p>مسعودي رشيدة جامعة الجزائر 3-الجزائر مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 <a href="mailto:RACHMESS@yahoo.fr">RACHMESS@yahoo.fr</a></p>	<p>تكيالين فوزية* جامعة الجزائر 3-الجزائر مخبر راس المال البشري والأداء، جامعة الجزائر 3 <a href="mailto:tikialine.fawzia@univ-alger3.dz">tikialine.fawzia@univ-alger3.dz</a></p>
---	---

تاريخ القبول: 2023/10/22

تاريخ الاستلام: 2023/05/15

**الملخص**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي الرقمي في دولة الإمارات العربية، من خلال توضيح دور الخدمات المالية الرقمية في التمكين المالي والذي من خلاله يتحقق الشمول المالي، وقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي من أجل تحليل تطور استخدام التكنولوجيا الرقمية في دولة الإمارات العربية وتأثيرها على الشمول المالي، وتوصلت هذه الدراسة إلى تزايد استخدام التكنولوجيا الرقمية والخدمات المالية منها في دولة الإمارات العربية نتيجة لما تتوفر عليه من بنية تحتية للاتصالات وسرعة عالية للإنترنت، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على مستويات الشمول المالي فيها.

الكلمات المفتاحية: الخدمات المالية الرقمية ؛ الشمول المالي ؛ التمكين ؛ القطاع المالي ؛ الإمارات العربية ؛

**Abstract**

This research aims to shed light on the fact of digital financial inclusion in the United Arab Emirates, by discussing the role of digital financial services in financial empowerment, through which financial inclusion is attained. We followed the analytical approach to analyze the development of digital technology usage in the Arab Emirates and its impact on financial inclusion. The study found an increase in the use of digital technology and financial services, particularly in the United Arab

\* المؤلف المرسل: تكيالين فوزية، الإيميل: [tikialinefawzia@gmail.com](mailto:tikialinefawzia@gmail.com)

Emirates, as a result of the available infrastructure communications and a high internet speed , which reflected positively on the levels of financial inclusion.

**Keywords: Digital Financial service ; Financial inclusion ; empowerment ; the Financial sector ; Arab Emirates.**

### مقدمة:

يعتبر الشمول المالي عاملا مهما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة خصوصا تلك المتعلقة بمحاربة الفقر، إذ أنه يضمن وصول الخدمات المالية إلى كافة شرائح المجتمع وبأسعار معقولة مع إتاحة مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات في مجال الإقراض، والادخار، والتأمين.

إذ يلعب الشمول المالي اليوم دورا مهما في تعزيز الخدمات المالية واتاحتها للأفراد أينما كانوا بطريقة سهلة، ما يمكنهم من توظيف مدخراتهم الفائضة أو استثمار ما لديهم من أموال بتحويلها إلى المشاريع ذات النفع للمجتمع دون عناء التنقل والبحث، الأمر الذي تسعى جل دول العالم إلى تحقيقه .

وتعد الإمارات من ضمن الدول العربية التي سعت جاهدة لتبني استراتيجيات للتحويل الرقمي من أجل توفير التمويل اللازم لتلبية متطلبات الأفراد والمؤسسات لاسيما المستبعدين ماليا ، حيث أصبح موضوع الشمول المالي توجه لا غنى عنه لدعم أمن وكفاءة المدفوعات نظرا لأهميته في تحقيق رفاهية المواطنين، إذ يمكن للفئات المجتمعية التي لا تتعامل مع البنوك الانتقال من المعاملات النقدية إلى المدفوعات الرقمية مما يضعهم في دائرة الشمول المالي.

لقد عززت جائحة كوفيد-19 متطلبات تحقيق الشمول المالي، ففي ظل الأزمة وانعكاساتها الحادة على المجتمع ازدادت أهمية الخدمات المالية الرقمية في التخفيف من أثارها السلبية على الأفراد، وفي تمكينهم من الخدمات المالية من خلال التكنولوجيا الرقمية والانترنت. حيث ساهمت الجائحة في تغيير النظرة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مجرد وسيلة إلى ضرورة حتمية تتطلب العمل من أجل مسايرة التطورات الحاصلة للتقليل من حدة أثار كوفيد 19.

ومن أثار جائحة كوفيد-19 على دولة الامارات تعزيز الشمول المالي خصوصا الرقمي منه، فهي تعد من بين أكثر الدول العربية التي ينتشر فيها استعمال الهواتف الذكية، والاستخدام الواسع لشبكة الانترنت، الأمر الذي مكنها من تحقيق ارتفاع في مستويات الشمول المالي وتميكن فئة النساء(البالغات) من الحصول على الخدمات المالية مما أدى إلى تقليص الفجوة بين الجنسين.

ومن خلاله نطرح الإشكالية التالية:

**كيف تعمل الخدمات المالية الرقمية في دولة الامارات كألية للشمول المالي في**

**التمكين ، المالي الرقمي للأفراد؟**

**أهمية الدراسة:**

ترجع أهمية الدراسة إلى الأهمية الكبيرة التي يحظى بها موضوع الشمول المالي والتكنولوجيا الرقمية عالميا، وفي دولة الامارات المتحدة خاصة والذي ازدادت أهميته بعد جائحة كوفيد-19، التي عززت من قدرة القطاع المالي على تحقيق التنمية المنشودة عن طريق العمل على تسهيل وصول الخدمات المالية إلى الشرائح المختلفة للمجتمع . ويعد الشمول المالي من المعايير الرئيسية التي تمكن فئات المجتمع الأقل دخلا من الحصول على الخدمات المصرفية الرقمية.

**أهداف الدراسة:**

نسعى من خلال دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الشمول المالي و الخدمات المالية الرقمية؛
- تسليط الضوء على البنية التحتية الرقمية في دولة الإمارات العربية؛
- التطرق إلى واقع الشمول المالي في دولة الإمارات العربية؛
- معرفة تمكين الأفراد واستفادتهم من الخدمات المالية.

## 1. الخدمات المالية الرقمية في ظل الشمول المالي.

يعد موضوع الشمول المالي الرقمي من المواضيع المهمة لإيصال الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وهذا بالاعتماد على التكنولوجيا المتطورة من خلال استخدام شبكة الانترنت.

### 1.1 الخدمات المالية الرقمية:

تعرف الخدمات المالية الرقمية بأنها: "خدمات يتم تقديمها من خلال الهواتف المحمولة، أجهزة الكمبيوتر، الانترنت، والبطاقات المرتبطة بنظام دفع رقمي موثوق" (سعاد و فاطمة، 2022، صفحة 429). فهي مجموعة من الخدمات المالية التي يمكن تقييمها وتقديمها من خلال القنوات الرقمية وتشمل خدمات تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، خدمات الدفع، خدمات الائتمان، خدمات الادخار والتأمين (virginia kirigo , fredrick, & john, 2021, p. 21).

وتضم الخدمات المالية الرقمية العديد من المنتجات المالية الجديدة والبرامج المتعلقة بالتمويل مقدمة من شركات **Fin Tech**، مما يسمح بالتواصل والتفاعل مع العملاء ، وللاستفادة من الخدمات المالية الرقمية لابد أن يكون لدى المستخدمين حساب بنكي، وأجهزة كمبيوتر شخصية أو أجهزة محمولة مزودة بشبكة الانترنت (خالد، 2022، الصفحات 1058-1059).

وتقدم الخدمات المالية بصورة رقمية من خلال استخدام القنوات التالية:

- الصراف الآلي؛
- الصيرفة عبر الهاتف؛
- الصيرفة عبر الانترنت.

لقد أدت الابتكارات في التكنولوجيا ونماذج الأعمال إلى ظهور الخدمات المالية الرقمية، وتتمثل الأهمية الناتجة عن استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات المصرفية في العناصر التالية (أسماء مبارك، 2020، صفحة 481):

- توفير الراحة التامة للعميل إذ تمكنه من إنجاز جميع المعاملات بسهولة و أمان دون الانتقال إلى المصرف؛
- توفير الدقة في إنجاز المهام المصرفية والتقليل من الأعمال الورقية وهذا بدوره يخفض تكاليف المصرف؛
- التوسع والانتشار على نطاق أوسع والوصول إلى أكبر شريحة من الأفراد مما يرفع من مستوى ثقة العميل في البنك؛
- تبسيط إجراءات الحصول على الخدمات المصرفية؛
- تقديم خدمات رقمية ترفع القيمة التنافسية للمصرف؛

- السرعة في إتمام المعاملات المصرفية؛
  - إبتكار طرق جديدة للحصول على الخدمة في أي وقت وفي أي مكان.
- يتطلب تحقيق تقديم الخدمات المالية في ظل الرقمنة توفر مجموعة من الشروط تتمثل فيما يلي:

- البنية التحتية؛
- التكلفة؛
- الاعتبارات الأمنية؛
- توسيع نطاق القنوات المصرفية؛
- تشجيع تطوير منتجات مالية مبتكرة ومنخفضة التكلفة: من أجل تلبية احتياجات العملاء المحرومين من الخدمات ومحدودي الدخل.

## 2.1 مفهوم الشمول المالي

يعرف على أنه عملية تمكين جميع أفراد المجتمع والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجديدة وبأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي صممت خصيصا لذلك من خلال عملية التثقيف والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية وكذلك الشمول الاقتصادي والاجتماعي (عياش و بن يوسف، 2021، صفحة 364).

ويعرف كذلك حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والشبكة الدولية للتثقيف المالي: بأنه "العملية التي من خلالها يتم تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة" (سعاد و فاطمة، 2022، صفحة 427).

كما تعرفه مجموعة العشرين **G20** والتحالف العالمي للشمول المالي **AFI** على أنه: الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع والتي تشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة (جازية، 2020، صفحة 100).

كما يعني المحاولة التي من خلالها يتم تشجيع الأشخاص الذين ليس لديهم حساب في النظام المالي الرسمي للحصول على المنتجات المالية المتمثلة في المدخرات والائتمان والمدفوعات والتأمين وتحويلات الأموال، إذ يعد أداة مهمة للغاية للتقليل من الفقر وعدم المساواة في الدخل بغرض زيادة الوصول إلى الفقراء (Nera Marinda, 2020, p. 195).

من خلال هذه التعاريف يمكن القول بأن الشمول المالي يعمل على تيسير وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين، والقدرة على الاستفادة منها من خلال تشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم إلى جانب الحصول على تسهيلات ائتمانية مما يمكنهم من الابتعاد عن خط الفقر، وتحقيق مستويات مقبولة للعيش الكريم.

يمتاز الشمول المالي بجملة من الخصائص أهمها (العربية، 2015، صفحة 31):

- الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل؛
  - الوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر؛
  - توفير خدمات مالية متعددة مثل الادخار والائتمان والتأمين؛
  - الاهتمام بتحقيق المصلحة الكبرى والتي تتعلق بخلق فرص عمل، تحقيق النمو الاقتصادي، مجابهة الفقر، تحسين توزيع الدخل مع إيلاء الاهتمام الأكبر للمرأة.
- ويسعى الشمول المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها كالآتي (عائشة و خالد، 2022، صفحة 141):

- تمكين مختلف شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية؛
- نشر الوعي لدى مختلف فئات المجتمع وحثهم للإقبال على الخدمات المالية من أجل تسهيل تعاملاتهم؛
- ضمان حماية جيدة للعملاء من خلال إبراز حقوقهم وواجباتهم؛
- تمكين الفقراء من الحصول على التمويل اللازم من أجل دعمهم ودفعهم نحو تحسين أوضاعهم؛
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق دعم العمل الحر وإقامة المشاريع.

### 3.1 تعزيز الشمول المالي من خلال الخدمات المالية الرقمية

إن الشمول المالي يعمل على إتاحة فرص للادخار والاستثمار كما أنه يسمح بالتخطيط للمستقبل بشكل أفضل وذلك بتوجيه تلك المدخرات نحو الفرص الاستثمارية التي تساعد على تأسيس المشروعات لخلق المزيد من فرص العمل، وبالتالي زيادة مستويات الدخل وتحقيق النمو الاقتصادي كما يتيح للجميع التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية . فالشمول المالي يعمل على (رفيقة و نبيلة، 2020، صفحة 516):

- المساعدة على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى المعيشة للفقراء، مما يؤدي إلى دعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي يعمل على زيادة استقرار النظام المالي؛
- التحسين من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات فضلا عن زيادة فاعلية السياسة النقدية، وتنوع محافظ الأصول والالتزامات مما يعزز من توزيع المخاطر وتقادي تركزها؛

- يعمل على تطبيق قواعد حماية المستهلك كون معظم مستخدمي الخدمات المالية غير الرسمية لا يتمتعون بقدر كاف من الحماية؛

- يعزز النزاهة المالية والثقة في المؤسسات المالية والنظام ككل.

إن التمويل الرقمي يؤثر على الشمول المالي من خلال وصول الفئات الضعيفة إلى الخدمات المالية، وكذلك من خلال ربحية البنك نتيجة للفوائد التي يجنيها من عدم إنشاء فروع جديدة (Senon Melain, 2020-2021, p. 21).

فتتوع الخدمات المالية الرقمية يؤدي إلى تطوير الشمول المالي، فهي تقلل من تكلفة المعاملات ، بالإضافة إلى أن استخدام الهاتف المحمول للوصول إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية يمكنها من تعزيز الشمول والتمكين المالي وتحقيق الرفاهية العامة للأفراد (سمية ، 2021، صفحة 878). فهي تعمل على:

- تحسين كفاءة صناعة الخدمات المالية الرقمية؛

- تقليل من تداول الأموال المزيفة؛

- خفض التكاليف و سرعة الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب.

فوجود نظام دفع وطني رقمي آمن يساهم في تقديم خدمات مالية رقمية متطورة وبأقل تكلفة ما يسمح بتعزيز الشمول المالي للأفراد وقطاع الأعمال كونه يوفر آليات سهلة وفعالة للوصول إلى الخدمات المالية الرسمية (يسر و رامي عبيد، 2019، صفحة 43).

فالخدمات المالية الرقمية هي سلسلة من الابتكارات منخفضة التكلفة وواسعة النطاق حيث تمكن من هم في أمس الحاجة لها من الوصول إليها بكل سهولة ، فهي فرصة للتحويل إلى أساليب جديدة لكسب العيش، وهذا راجع إلى ما خلفته التكنولوجيا الرقمية على الصناعة المالية.

**2. البنية الرقمية الداعمة للشمول المالي في الإمارات العربية.**

عملت دولة الإمارات على وضع خطط استراتيجية من أجل التحويل الرقمي وأعطت اهتمام كبير للبنية الرقمية. ويعد القطاع المالي من بين القطاعات التي سعت إلى الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في تطوير خدماتها كونها المفتاح الأساسي الذي من خلاله يتم إيصال الخدمات لكافة فئات المجتمع بسرعة وسهولة.

### **1.2 مراحل التحويل الرقمي في الإمارات العربية.**

عرفت دولة الإمارات في عام 1971 اعتمادها على التحديث والتطوير المستمر من خلال أخذ آخر المستجدات والتطورات التكنولوجية بعين الاعتبار، وهي من أوائل الدول العربية التي أطلقت مشروع الحكومة الإلكترونية وواصلت ريادتها في كافة المراحل وصولاً إلى الحكومة الرقمية التي تتسجم مع الثورة الصناعية الرابعة وعصر البيانات والتقنيات القائمة على الذكاء الاصطناعي ويتم توضيح مختلف المراحل التي مرت بها فيما يلي:

الجدول رقم (01): مراحل التحول الرقمي في دولة الامارات العربية.

السنة	الاستراتيجية
1982	الهيئة العامة للمعلومات.
1985	خدمات مدعومة بشبكة الألياف البصرية الحديثة.
1995	دخول الانترنت إلى الامارات.
1999	إنشاء مدينة دبي للانترنت.
2000	أول حكومة إلكترونية في المنطقة (حكومة دبي الإلكترونية).
2001	أول خدمة دفع إلكتروني (الدرهم الإلكتروني).
2003	تأسيس الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات
2009	تكليف هيئة تنظيم الاتصالات بالإشراف على التحول الرقمي.
2010	إطلاق بوابة الحكومة على الانترنت ( u.ae )
2011	برنامج محمد بن راشد للتعليم الذكي
2013	إطلاق مبادرة الحكومة الذكية (حكومة الهاتف النقال)
2015	إطلاق الشبكة الإلكترونية الاتحادية Fed Net .
2016	إطلاق الهوية الذكية.
2018	إطلاق الهوية الرقمية
2019	إطلاق المحفظة الرقمية على منصة البلوك شين
2020	الاستعداد للخمسين الثانية من عصر الاتحاد
2021	المرسوم بالإعلان عن هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية-عصر الحكومة الرقمية

**المصدر:** (هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، 2021، صفحة 7)

تمتلك الامارات العربية متطلبات التحول الرقمي حيث أنها احتلت المرتبة 21 عالميا في سنة 2021 بالنسبة لثلاثة محاور: الخدمات الذكية، البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، رأس المال البشري ، وهي بذلك متقدمة بثمانية مراتب عن سنة 2016، أما فيما يخص مؤشر الخدمات الذكية ضمن مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية ( الصادر عن الامم المتحدة لسنة 2020 ) فقد احتلت المرتبة الثامنة عالميا، أما بالنسبة لمؤشر النطاق العريض اللاسلكي فقد احتلت المرتبة الأولى عالميا، كما احتلت المرتبة الرابعة عالميا في الأمن السبيرياني حسب تصنيف التنافسية الرقمية العالمية. وقد صنفت دولة الإمارات العربية في المرتبة الأولى في العالم العربي في جميع المؤشرات السابقة (هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، 2021، الصفحات 9-14):

## 2.2 واقع الانترنت في دولة الإمارات:

تقدم البنية التحتية لقطاع الاتصالات من خلال أجهزة الهواتف وشبكة الانترنت تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي:

### 2.2.1 نسبة مستخدمي الانترنت.

يمكننا التطرق إلى نسبة مستخدمي الانترنت من خلال الجدول الموالي:

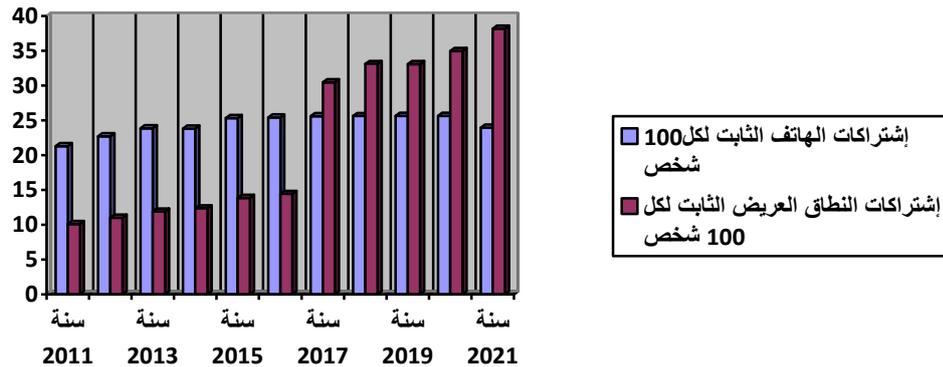
الجدول رقم (02): يمثل نسبة مستخدمي الأنترنت إلى عدد السكان في الإمارات العربية خلال الفترة 2011-2021.

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
النسبة %	78	85	88	90.40	90.50	90.60	94.82	98.45	99.15	100	100

المصدر: (worldbank, 2023)

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مستخدمي الأنترنت عرفت ارتفاعا في سنة 2021 حيث وصلت إلى نسبة 100 % بدلا من نسبة 78 % في سنة 2011 ، وهذا دليل على جهود الدولة وسهرها على توفير هذه الشبكة لكل الفئات دون استثناء، وقيامها بالتنسيق والتوعية للأفراد بأهمية التكنولوجيا في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهذا من شأنه أن يعزز من سهولة تلبية احتياجاتهم في وقت قصير وبدون تكلفة كما يوفر لهم الجهد.

**2.2.2 نسبة مشتركي النطاق العريض الثابت والهاتف الثابت لكل 100 ألف شخص بالغ.**  
يعد مؤشر الاشتراك في الهاتف عامل على مدى تقبل التكنولوجيا الرقمية للأفراد الأمر الذي يمكنهم من الاعتماد عليها للحصول على الخدمات التي تلي احتياجاتهم.  
الشكل رقم (01): يمثل نسبة مشتركي النطاق العريض و الهاتف الثابت لكل 100 ألف شخص بالغ في الامارات العربية خلال الفترة 2011-2021.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (worldbank, 2023)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة اشتراكات النطاق العريض الثابت عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2011-2021 حيث ارتفعت إلى 38,15% في سنة 2021 مقارنة بنسبة

3،21 % في سنة 2011، وهذا راجع لتوفر خدمة انترنت بجودة عالية عبر الهواتف الخليوية، الأقمار الصناعية. كما عرفت اشتراكات الهاتف الثابت ارتفاعا حيث بلغت نسبة 23،95 % مقارنة بنسبة 10،11 % في سنة 2011 وهو مؤشر يدل على الزيادة في إتاحة وتوفر الخدمات التكنولوجية واستفادة أفراد المجتمع منها.

### 2.2. 3 ملكية الهاتف.

يمكننا التطرق إلى نسب ملكية الهاتف المحمول والهاتف الذكي من خلال الجدول الموالي:  
الجدول رقم (03): يوضح نسب ملكية الهاتف المحمول والذكي في الإمارات العربية خلال الفترة 2017-2021.

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
ملكية هاتف محمول	99%	99%	99%	92%	97،6%
ملكية هاتف ذكي	91%	96%	96%	92%	97،6%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

(DataReportal, Digital The United Arab Emirates, 2017,2018,2019,2020,2021,pp11,18,21)

من خلال معطيات الجدول يتضح أن ملكية الأفراد للهاتف في دولة الإمارات العربية مرتفعة وهذا ما يبرر إمكانية استخدامها في الحصول على مختلف الخدمات، فقد بلغت 97،6 % في سنة 2021 وهذا راجع للإجراءات الوقائية للتعافي من جائحة كوفيد-19. ولقد عرف متوسط سرعة تنزيل الأنترنت عبر الهاتف المحمول ارتفاعا ملحوظا وهذا ما يبرزه الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): يوضح استخدام الانترنت ومتوسط سرعة تنزيله عبر الهاتف المحمول في الامارات العربية خلال الفترة 2017-2021.

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
مستخدمي الانترنت عبر الهاتف (مليون)	7،66	9،13	8،75	9،06	9،12
متوسط سرعة تنزيل الانترنت عبر الهاتف المحمول (ميغابايت/ثانية)	13،259	50،2	48،07	86،77	177،52

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (DataReportal, Digital The United Arab Emirates, 2017,2018,2019,2020,2021,pp 13-27)

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في عدد مستخدمي الانترنت عبر الهاتف المحمول حيث وصل إلى 9,12 مليون مستخدم في سنة 2021 بالمقارنة مع 7,66 مليون في سنة 2017 وهذا ناتج عن الإجراءات الوقائية لجائحة كوفيد-19 والتي عززت التعامل بالهاتف.

كما نلاحظ أن متوسط سرعة تنزيل الانترنت عبر الهاتف المحمول ارتفعت في سنة 2020 وواصلت في الارتفاع بصورة كبيرة في سنة 2021 ، وهذا ناتج عن جهود دولة الإمارات ومحاولتها في تقريب الخدمات من الأفراد وإيصالها بالشكل اللازم وفي الوقت الذي يتناسب مع احتياجاتهم.

## 2.2. 4 عدد أجهزة الصراف الآلي

جهاز الصراف الآلي هو مؤشر يوضح مدى توفير الخدمات المالية التي تعتمد على التكنولوجيا والتقنية الحديثة في تسهيل المعاملات المالية. ومن خلال الجدول الموالي نوضح نسب تطور أجهزة الصرافات الآلية في دولة الإمارات:

الجدول(05): يمثل نسبة تطور أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الإمارات خلال الفترة 2011-2021 .

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
النسبة	53,8 6	56,8 6	58,7 7	61,11	64,3 8	65,4 2	65,3 6	64,4 7	60,91	52,48	51,69

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: (worldbank, 2023)

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أنه في دولة الإمارات العربية هناك مرونة كبيرة و استخدام واسع لتكنولوجيا الاتصال بين المؤسسات المالية والأفراد ، حيث عرفت نسبة انتشار الصرافات الآلية ارتفاعا من سنة لأخرى إذ وصلت إلى أعلى نسبة في سنة 2017، وهذا ما يعبر عن جهود الدولة الإماراتية وسعيها نحو تقريب خدماتها المالية من مواطنيها بكل سهولة ، كما يعكس التوجه الفعلي للسلطات لتحديث أنظمة المدفوعات وتعميم استخدامها ومن ثمة تعزيز مستويات الشمول المالي، إلا أنه في سنة 2020 عرفت انخفاضا وهذا راجع لأثر الجائحة حيث أضحى الأفراد يفضلون الاعتماد أكثر على الهواتف الذكية في الحصول على الخدمات التي يحتاجونها تطبيقا للإجراءات الوقائية التي فرضتها الدولة.

## 3. دور الخدمات المالية الرقمية في التمكين المالي للأفراد بالإمارات العربية

لقد صنفت الإمارات العربية المتحدة في المركز الثالث ضمن أفضل الدول الآسيوية في مجال الشمول المالي وذلك بعد كل من سنغافورة وكوريا الجنوبية وفقا لبيانات التقرير

الرئيسي لمنندى بواو الأسيوي "المؤشر الاسيوي لنظم الشمول المالي"، حيث حصلت الإمارات على 74 نقطة بفارق نقطتين فقط على كوريا الجنوبية، أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية فقد احتلت المركز الثاني بالنسبة لتبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بـ99 نقطة واحتلت المركز الثالث بالنسبة لكل من البيئة المالية والاقتصادية بـ70 نقطة والحصول على الائتمان بـ50 نقطة ، واحتلت المركز الرابع بالنسبة لمحو الأمية بـ62 نقطة (العين، 2020)، كما أنها تعد من دول المجموعة الأولى ضمن الدول العربية التي تتميز بقدرتها على التكيف بسرعة وامتلاك مرونة كبيرة في سرعة التحول نحو التطبيقات الحديثة، وسهولة تحقيق شمولية رقمية ومالية، فقد بلغت قيمة مؤشر الاقتصاد الرقمي 76,07% وبنية تحتية بقيمة 94,06% وذلك خلال سنة 2020 (محمد، 2020، الصفحات 54-64).

إن تنوع الخدمات المالية الرقمية يؤدي إلى تطوير الشمول المالي وتحقيق الرفاهية العامة للأفراد والتمكين المالي، كما تقلل من تكلفة المعاملات.

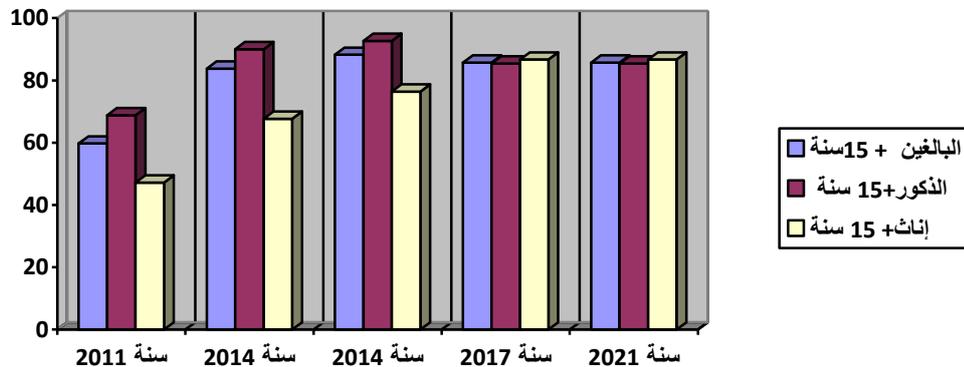
### 1.3 واقع الشمول المالي في الامارات العربية:

يتم التطرق في هذا الجزء إلى واقع الشمول المالي في دولة الإمارات العربية من خلال مجموعة من المؤشرات:

#### 1.1.3 مؤشر ملكية حساب في مؤسسة مالية

تعد ملكية الحساب من ضروريات الحصول على مختلف الخدمات المالية، ويمكننا توضيح ملكية الحساب في مؤسسة مالية وفقا للشكل الموالي:

الشكل رقم (02): يوضح نسبة ملكية الأشخاص لحساب في مؤسسة مالية في الإمارات خلال السنوات: (2011، 2014، 2017، 2021).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (worldbank, The global Findex Database, World bank, 2021)

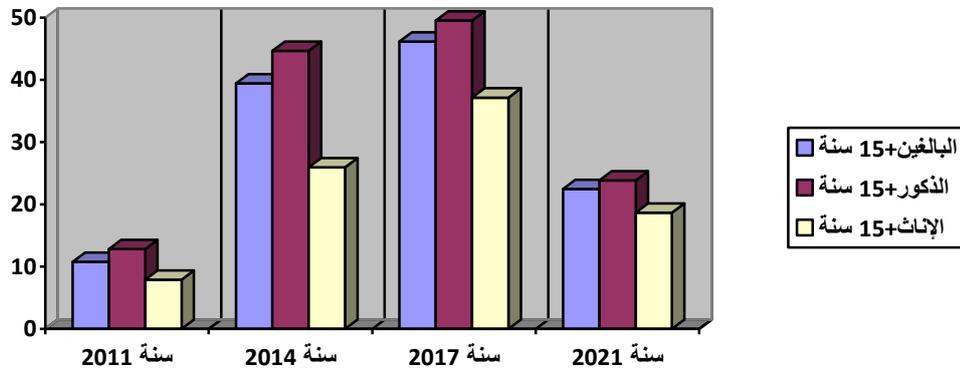
من الشكل أعلاه يتضح لنا أن نسبة ملكية الأفراد البالغين لحساب في المؤسسات المالية الرسمية عرفت ارتفاعا ملحوظا ، حيث انتقلت من 59,73% في سنة 2011 إلى 85,74% في سنة 2021، كما لاحظنا ارتفاع في ملكية الحساب بالنسبة لكل من الذكور والإناث، وتراجع الفجوة بين الجنسين، وترجع هذه النتائج الإيجابية للاهتمام الكبير للدولة ونجاح جهودها في سبيل تعزيز الشمول المالي وتدعيمه ، وقدرتها على تقديم خدمات مصرفية حديثة ومتطورة ، إلى جانب الإجراءات الوقائية المتخذة من قبل الدولة للتصدي للأثار السلبية لجائحة كوفيد-19.

**2.1.3 مؤشر استخدام الحساب.**

-مؤشر الاقتراض من الجهات الرسمية:

يعبر مؤشر الاقتراض عن مدى اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية بتوفير خدمات مالية ومصرفية بكل سهولة وبتكلفة منخفضة، مما يمكن معظم فئات المجتمع من الوصول إليها دون عناء، ويمكننا توضيح نسبة الاقتراض المسجلة من الجهات الرسمية في الإمارات من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): يوضح نسبة السكان البالغين ممن اقترضوا من مؤسسة رسمية في الإمارات خلال سنوات (2011،2014،2017،2021).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (worldbank, The global Findex Database, World bank, 2021)

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة اقتراض الأفراد البالغين بالنسبة لجميع الفئات عرفت ارتفاعا في سنة 2017 مقارنة مع سنة 2011، ويرجع ذلك لجهود الدولة الإماراتية من أجل العمل على توفير التمويل اللازم للأفراد المهمشين لتمويل مشاريعهم وسعيها نحو التثقيف المالي لتوضيح أهمية هذه الخدمات، كما نلاحظ أن هذه النسبة عرفت انخفاضا في سنة 2021 وهذا راجع لأثر جائحة كوفيد-19 التي عرقلت سير المشاريع الاستثمارية .

-مؤشر ادخار الأموال في مؤسسة مالية رسمية:

يعبر ادخار الأفراد في المؤسسات المالية على زيادة كفاءة المؤسسات المالية، ويمكننا توضيح هذه التغيرات في الجدول التالي:

الجدول رقم(06):يمثل هذا المؤشر نسبة ادخار الأفراد البالغين (+15) لدى مؤسسة مالية رسمية في الإمارات العربية خلال السنوات (2011، 2014، 2017، 2021).

السنة	2011	2014	2017	2021
البالغين + 15 سنة	19,16	32,12	28,67	10,32
ذكور +15 سنة	20,07	36,54	30,73	12,90
إناث+15 سنة	15,13	20,73	23,21	3,36

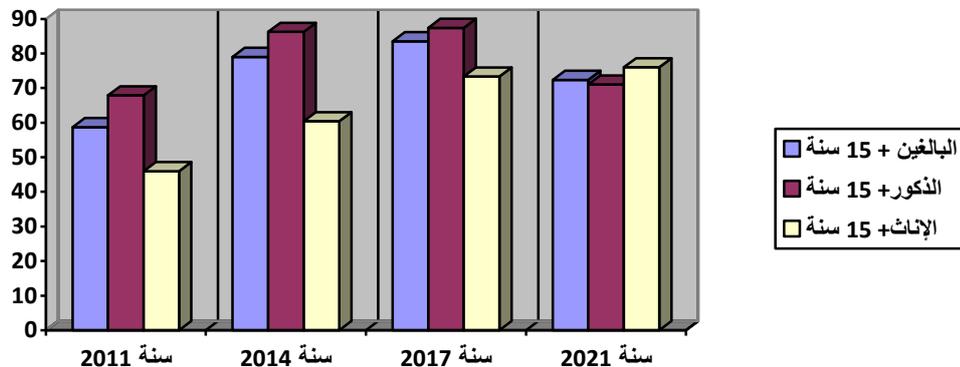
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (worldbank, The global Findex Database, World bank, 2021)

من خلال الجدول تبين لنا أن نسبة البالغين الذين يدخرون أموالهم في المؤسسات المالية الرسمية عرفت ارتفاعاً في سنة 2014 بالمقارنة مع سنة 2011 نتيجة قيام المؤسسات المالية بتحسين خدماتها المقدمة لعدد أكبر من الأفراد ، إلا أنها عرفت تراجعاً في سنة 2017 واستمر في سنة 2021 وذلك للتخوف الكبير من انعكاسات جائحة كوفيد-19، حيث أصبح الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالأموال في منازلهم بالإضافة إلى توجيه جزء من دخولهم نحو الاستهلاك بعد ارتفاع الأسعار نتيجة لما خلفته الجائحة من آثار سلبية.

### 3.1.3 مؤشر امتلاك بطاقة الائتمان.

يُعد مؤشر ملكية بطاقة الائتمان مؤشر مهم لمعرفة مدى انتشار الخدمات المالية الرقمية وهذا ما نقوم بتوضيحه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (4): يمثل نسبة السكان البالغين (+15) ممن يملكون بطاقة ائتمان في الإمارات العربية خلال السنوات (2011، 2014، 2017، 2021).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (worldbank, The global Findex Database, World Bank, 2021)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة استخدام بطاقة الائتمان في الإمارات العربية عرفت ارتفاعاً وقد بلغت أقصاها في سنة 2017 بنسبة 83,55 % مقابل 58,70% في سنة 2011، إلا أنها عرفت تراجعاً طفيفاً في سنة 2021 وذلك راجع للإجراءات الوقائية للتعافي من الازمة حيث عملت المؤسسات المالية بوضع تطبيقات على أجهزة الهاتف يتم من خلالها الولوج إلى الخدمات المالية.

### 2.3 الخدمات المالية الرقمية عامل تمكين للأفراد:

يتجلى دور الخدمات المالية الرقمية من خلال إمكانية استخدامها من قبل الأفراد بسهولة ويسر وفي الوقت المناسب.

تأتي الإمارات العربية في المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية في مؤشر امتلاك أحدث التقنيات مسجلة 6,3 نقطة، أما فيما يخص الإنفاق على البحث والتطوير فقد بلغت 0,23 نقطة (توفيق، 2022، الصفحات 153-154).

### 1. 2.3 استخدام بطاقة الخصم والتمكين المالي.

استخدام بطاقة الخصم يبرهن إمكانية استفادة الأفراد من الحصول على الخدمات المالية ويمكننا توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(7): يمثل نسبة استخدام الأفراد البالغين أكثر من 15 سنة لبطاقة الخصم في الامارات العربية خلال سنوات (2014، 2017، 2021).

السنة	2014	2017	2021
نسبة استخدام البطاقة %	65,73	70,79	61

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على: (worldbank, The global Findex Database,

World bank, 2021)

من خلال الجدول تبين لنا أن هناك تزايد في استخدام البطاقة البنكية في سنة 2017 بالمقارنة مع سنة 2011 ، وهو مؤشر إيجابي على وصول الخدمات المالية ومن ثم تحقيق الشمول المالي كونه يعكس ثقة الأفراد في الخدمات المالية، غير أنه عرف تراجعاً طفيفاً في سنة 2021 ويعود ذلك كون الأفراد خلال فترة جائحة كوفيد-19 أضحووا يفضلون المكوث في منازلهم واستخدامهم للهواتف الذكية في الحصول على الخدمات نتيجة لما فرضته الجائحة من إجراءات وقائية.

### 2. 2.3 استخدام الهاتف المحمول.

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من بين الدول العربية الأكثر اهتماماً بتوفير المتطلبات من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية، الأمر الذي شجع الأفراد للاعتماد على الهواتف المحمولة بمعدلات كبيرة، حيث بلغت نسبة استخدام الهاتف الذكي 97,6% في سنة

2021 وهذا راجع للجهود الكبيرة للدولة للوصول إلى تحسين حياة سكانها (DataReportal، Digital: The United Arab Emirates، 2021، صفحة 21).

لقد عززت جائحة كوفيد-19 من استخدام الخدمات المالية الرقمية مما جعل بإمكان الأفراد الحصول عليها بسهولة ويسر، فالبنسبة لادخارات الأفراد البالغين فوق 15 سنة للأموال من خلال الهاتف المحمول قدرت بنسبة 10,77 %، أما فيما يخص نسبة اقتراض أموال من مؤسسة مالية باستخدام الهاتف فقد بلغت 23,94% خلال سنة 2021. (worldbank, The global Findex Database, World bank, 2021)

ولقد بلغت نسبة استخدام الهاتف المحمول (M-PESA) في الحصول على المعاملات المالية 21,3%، وبلغت نسبة إجراء واستلام مدفوعات الرقمية 84%، في حين بلغت عملية الشراء عبر الانترنت أو دفع الفواتير عبر الانترنت 49,6%، كما بلغت نسبة استخدام الخدمات المصرفية عبر الانترنت 46,6% في عام 2021، ويرجع ذلك لارتفاع الاستثمارات التقنية في قطاع التكنولوجيا وزيادة الوعي الرقمي لسكان الدولة، واتجاه جميع القطاعات إلى رقمنة عملية السداد (DataReportal, Digital The United Arab Emirates, 2022، p. 74).

ومن أجل تعزيز وصول الخدمات المالية إلى كافة فئات المجتمع، عمدت الإمارات العربية على إطلاق خطة استراتيجية تتطلب تنفيذها من قبل السلطات المختصة، ففي 15 ديسمبر 2022 تم عقد اجتماع في أبو ظبي ترأسه محافظ مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي وقد تم من خلاله (المركزي، 2022، صفحة 1):

- استعراض الاهداف المراد تحقيقها ضمن خطة التحول الرقمي في القطاع المالي؛
- العمل على وضع منصة جديدة للدفع الفوري بشكل تدريجي والتي يتم إطلاقها في الربع الأول من عام 2023، حيث تعمل على تسهيل المدفوعات الفورية وتحويل الاموال على مدار الساعة؛
- التأكيد على أهمية ضمان المؤسسات المالية ومقدمي خدمات الدفع المؤهلين جاهزيتها لاعتماد منصة الدفع الفوري وفقا لخطة العمل المعتمدة؛
- الاهتمام بالقطاع المالي حيث ارتفعت نسبة المواطنين الإماراتيين العاملين في البنوك إلى 32% في الربع الثالث من عام 2022، ومن المخطط له أن تصل إلى 45% في نهاية عام 2026.
- تسليط الضوء على الدور المهم الذي تؤديه الصرافات الآلية في النظام المالي لدولة الامارات والحرص على اهمية تطوير التعاون بينها وبين القطاع المصرفي من أجل زيادة دعم المستهلكين الماليين وتعزيز التحول الرقمي والتقدم في أنظمة الدفع الوطنية.

كما يسعى مصرف الإمارات العربية المتحدة لإطلاق استراتيجية العملة الرقمية "الدرهم الرقمي" وذلك من خلال توقيعه اتفاقية مع شركتين G42Cloud و R3 في 23 مارس 2023 من أجل دعم برنامج تحول البنية التحتية المالية في الدولة . تعد العملة الرقمية وسيلة أكثر أماناً وسرعة لإجراء المدفوعات بتكلفة منخفضة وهي جزء من جهود تحول دولة الإمارات إلى اقتصاد رقمي، إذ تسهم في التخفيف من التحديات الحالية في المدفوعات المحلية وعبر الحدود، وتحقيق الشمول المالي والوصول إلى مجتمع لا نقدي (المصرف المركزي، 2023).

ومن بين المبادرات التي ساهمت في إصدار الإمارات العربية للعملة الرقمية:

- النجاح في مبادرات العملات الرقمية للبنوك في مشروع "عابر" مع البنك المركزي السعودي في عام 2020 حيث تم من خلاله استخدام العملة الرقمية الصادرة من البنكين في تسوية المدفوعات عبر الحدود.

- النجاح في مشروع "الجسر" للعملات الرقمية للبنوك المركزية العابرة للحدود بالتعاون مع السلطة النقدية في هونغ كونغ وبنك تايلند، ومعهد العملات الرقمية التابع لبنك الشعب الصيني وبنك التسويات الدولية في عام 2022 والذي تم من خلاله إنجاز معاملات مالية ذات قيمة حقيقية.

#### خاتمة:

استطاعت دولة الإمارات العربية تحقيق حالة متقدمة في مؤشرات الشمول المالي مما يجعل منها دولة متميزة في هذا المجال عربياً، وقد خطت خطوات جيدة الأمر الذي برهن المكاسب والفرص المتاحة عبر هذه التقنيات الرقمية في تعزيز فرص النفاذ إلى مصادر التمويل الأمانة والشفافة والمنخفضة التكلفة. كما حققت دولة الإمارات العربية في إطار استراتيجيتها لتعزيز الشمول المالي تحسن في مستويات الشمول المالي في سنة 2021 وهذا بالمقارنة مع سنة 2011، ويرجع ذلك لوجود بنية رقمية محفزة إلى جانب إقامة شراكة بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية من أجل مواكبة التطورات الحاصلة عالمياً.

قامت دولة الإمارات العربية بتطوير شبكة الانترنت وتوسيع انتشارها، إذ تعد الانترنت المحور الرئيسي في تطوير الخدمات المالية عبر مختلف القنوات الرقمية مما أدى إلى الرفع من مستويات الشمول المالي من خلال تمكين الأفراد من الحصول على حسابات لدى مؤسسات مالية والحصول على مختلف الخدمات المرتبطة بذلك.

#### نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- وصول نسبة مستخدمي الانترنت في دولة الامارات العربية إلى نسبة 100% وهذا دليل على جهود الدولة وسهرها على توفير هذه الشبكة لكل فئات المجتمع؛

- سجلت الإمارات العربية ارتفاعا ملحوظا في نسب مؤشرات الشمول المالي من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية المتطورة المتوفرة لديها حيث بلغت نسب الأفراد البالغين لحساب في مؤسسة مالية 85،74% خلال سنة 2021، وبلغت نسبة الاقتراض ما يعادل 22،46% خلال نفس السنة، ويرجع ذلك إلى العمل على توفير التمويل اللازم للمهمشين لتمويل مشاريعهم والسعي نحو التثقيف المالي؛
- تتوفر الإمارات العربية على شبكة أنترنت متطورة مكنت مؤسساتها وأفراد مجتمعها من سهولة الحصول على الخدمات المالية، حيث بلغت نسبة مشتركي النطاق العريض واشتراكات الهاتف الثابت على التوالي: 38،15% و23،95% وذلك خلال سنة 2021؛
- امتلاك الأفراد لأجهزة الهواتف المحمولة بلغ نسبة 97،6% ، أما أجهزة الهواتف الذكية بلغت ما يقارب نسبة 98% خلال سنة 2021 ، الأمر الذي مكّنهم من الحصول على الخدمات المالية بصورة رقمية وذلك من خلال شبكة الانترنت ذات سرعة عالية التدفق ، حيث بلغ متوسط سرعة الانترنت عبر الهاتف 177،52 ميغابايت/الثانية في سنة 2021، وهذا راجع إلى جهود دولة الامارات ومحاولتها في تقريب الخدمات من الأفراد وإيصالها في الوقت المناسب؛
- تراجعت نسبة استخدام بطاقة الخصم خلال فترة الجائحة إلى 61% مقابل 70،79% في سنة 2017، وهذا راجع للاعتماد على الهاتف الذكي من أجل الحصول على الخدمات المالية كون الأفراد خلال هذه الفترة أضحوا يفضلون المكوث في البيت تجنباً للأضرار الناتجة عن جائحة كوفيد-19، حيث بلغت نسبة الاعتماد على الهاتف الذكي للحصول على هذه الخدمات 46،6% في سنة 2021؛
- كشفت جائحة كوفيد-19 عن أهمية الدور الاستراتيجي لدولة الإمارات في توفير البنية التحتية الرقمية، حيث بلغت قيمة مؤشر البنية التحتية 94،06% في سنة 2020، الأمر الذي مكنها من المحافظة على مستويات شمول مالي مرتفعة.

### توصيات:

ومن خلال دراستنا نقترح ما يلي:

- تطوير الأنظمة والتشريعات التي من شأنها تحسين انتشار الخدمات المالية الرقمية؛
- تطوير البرامج التي تعزز شفافية المعاملات المالية الرقمية وذلك بالاستفادة من خبرات الدول العالمية المتقدمة في هذا المجال؛
- تعزيز الكفاءات الرقمية والتكنولوجية من أجل القدرة على استخدام البرمجيات؛
- منح امتيازات لمستعملي وسائل الدفع الرقمية لتشجيع استعمالها؛

- على السلطات في دولة الإمارات العربية زيادة الاستثمار في البنية التحتية للقطاع المالي؛
- ضرورة مراجعة المناهج التعليمية في هذا المجال لتدريس المهارات التي تتطلبها التقنيات الجديدة.
- ابتكار منتجات مالية جديدة من شأنها الوصول إلى التأمين الرقمي.

### قائمة المراجع:

- DataReportal. (2017,2018,2019,2020,2021). *Digital The United Arab Emirates*. Retrieved December 5, 2022, from SIMON KEMP: <https://datareportal.com/digital-2022-united-arab-emirates>
- DataReportal. (2021). *Digital:The United Arab Emirates*. Consulté le December 5, 2022, sur SIMON KEMP: <https://datareportal.com/report/digital-2021-united-arab-emirates>
- Nera Marinda, M. (2020). Finance Inclusion, Financial Stability and sustainability in the banking sector: the case of Indonesia. *International Journal of Economics and Business Administration*, VIII, Issue 1, 193-202.
- Senon Melain, M. (2020-2021). *Essays on Digital Finance, Finance Inclusion And Poverty Alleviation In Waemu, pour obtention du grad de Docteur en science économiques*. Economie de développement, Université Felix Houphouët-Boigny Cocody-Abidjan, Unité De Formation Et De Recherche Des Sciences Économiques Et De Gestion, COCODY-ABIGAN.
- Virginia Kirigo, W., Fredrick, K., & John, G. (2021). Digital Financial Innovation services And Their Impact on The performance of commercial Banks In Kenya. *European Journal of Economic and Financial Research*, V5, N3, 19-22.
- worldbank. (2021). *The global Findex Database*, World bank. Retrieved November 13, 2022, from worldbank: <https://worldbank.org/en/publication/globalindex>
- worldbank. (2021). *World Development Indicators*, DataBank. Retrieved November 13, 2022, from worldbank: <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>
- الإمارات المصرف المركزي. (23 مارس، 2023). *المصرف المركزي يطلق إستراتيجية العملة الرقمية للبنوك المركزية (الدرهم الرقمي)*. تاريخ الاسترداد 4 أبريل، 2023، من <https://www.centralbank.ae/ar>
- العين. (2 جويلية، 2020). *الإمارات تحتل المركز الثالث ضمن أفضل الدول الآسيوية لمجال الشمول المالي*. تاريخ الاسترداد 23 جانفي، 2023، من <https://al-ain.com/article/china-uae-financial-inclusion>
- الميلودي سعاد، و فوقة فاطمة. (2022). *الخدمات المالية الرقمية وأثرها على الشمول المالي في الدول العربية دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة (2011-2019)*. مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد 2، 443-423.

- الهادي صبيح تهامي خالد. (2022). دور الشمول المالي في العلاقة بين الخدمات المالية الرقمية وأداء المنظمة، دراسة تطبيقية على الشركات الصغيرة والمتوسطة. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 13، العدد 2، 1053-1085.*
- برينه يسر، و حبيب أعطيه رامي عبيد. (2019). *الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات.* تاريخ الاسترداد 7 نوفمبر 2022، من صندوق النقد العربي: <https://www.amf/org/ae/ar/publication/awraq-bhthyt/aslshmw-almaly-fy-aldwl-alrabyt-aljhdw-walsyast-waltjarb>
- بلحشر عائشة، و مسعد خالد. (2022). الشمول المالي وسبل تعزيزه في إقتصاديات الدول-التجربة الكينية نموذجاً. *مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 8، العدد 1، 137-149.*
- حسيني جازية. (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 16، العدد 23، 97-114.*
- حناشي توفيق. (2022). التحولات الرقمية في الدول العربية. *مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 5، العدد 2، 143-164.*
- زبير عياش، و خلف الله بن يوسف. (2021). مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالمؤسسات البنكية-دراسة ميدانية على عينة من متعاملي بنك البركة الجزائري. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، مجلد 8، العدد 2، 362-384.*
- صباغ رفيقة، و عزري نبيلة. (2020). الشمول المالي في الدول العربية-واقع وأفاق. *مجلة أبعاد إقتصادية، مجلد 1، العدد 2، 510-527.*
- فريد محمد. (2020). *مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي.* القاهرة، الطبعة 1: الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الإقتصادية العربية بجامعة الدول العربية.
- مبارك أسماء، و إبراهيم بكري. (2022). دور تطبيق التحول الرقمي في ترشيد تكاليف الخدمات المصرفية في البنوك التجارية المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مجلد 13، العدد 2، 471-499.*
- مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (2015). *العلاقة المتداخلة بين الإستقرار المالي والشمول المالي.* تاريخ الاسترداد 2 جانفي، 2023، من صندوق النقد العربي: <https://www.amf.org.ae>
- محمد ادريس الحرير بسمة. (2021). تأثير إستخدام التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي: الدور المعدل للمعرفة المالية-دراسة تطبيقية على عملاء البنوك المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، مجلد 2، العدد 2، الجزء 3، 875-906.*
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. (15 ديسمبر، 2022). *المصرف المركزي يبحث مع مسؤولي القطاع المالي وسائل تعزيز التحول الرقمي.* تاريخ الاسترداد 3 جانفي، 2023، من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي: <https://www.centralbank.ae/ar/news-and-publications/news-and-insights/press-release/cbuae-fosters-transformation-and-digitalisation-in-dialogue-with-financial-industry-officials>
- هيئة تنظيم الإتصالات والحكومة الرقمية. (11 فيفري، 2021). *ممكنات التحول الرقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو حكومة رقمية 100%.* تاريخ الاسترداد 2 جانفي، 2023، من هيئة تنظيم الإتصالات والحكومة الرقمية: <https://U.ae/ar-ae/resource/-/mediaL2764E8644C1848A9DCFFBC9461.ashx>